الجمهورية التونسية
الوزارة الأولى

تونس في : 12 أفريل 2005

عـــدد : 16

من الوزير الأول
إلى
السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة
ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع : حول مزيد إحكام التصرف في السيارات والعربات الإدارية .

المراجع : - الأمر عدد 189 لسنة 1988 المؤرخ في 11 فيفري 1988 المتعلق باستعمال سيارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية كما تمّ تنقيحه وإتمامه خاصة بمقتضى الأمر عدد 11 لسنة 2005 المؤرخ في 10 جانفي 2005.
- منشور الوزير الأول عدد 15 بتاريخ 30 مارس 1993 المنقّح بالمنشور عدد 65 بتاريخ 07 سبتمبر 1993.

*****

أمّا بعد، لقد تبيّن من خلال عمليات المقاربة المجراة بين المعطيات الممسوكة بسجلات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والمعطيات المتحصل عليها على إثر عمليات المراقبة الميدانية للسيارات والعربات الإدارية على الطريق، وجود حالات عدم التطابق سواء على مستوى تخصيص السيارات أو فيما يتعلق بالجهة التي تتبعها.

وفي هذا الإطار، أذكّر بمضامين المناشير الصادرة في الغرض وخاصة منها المنشورعدد 15 المؤرخ في 30 مارس 1993 كما تم تنقيحه بالمنشور عدد 65 بتاريخ 07 سبتمبر 1993، كما أؤكد بالخصوص على ضرورة إعلام المصالح المختصة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بكل تغيير يطرأ على وضعية السيارات والعربات الإدارية (إحالة على عدم الإستعمال - بيع - تحطيم - سرقة - حادث مرور - حريق ...) وخاصة فيما يتعلق بتغيير تخصيصها أو تغيير الجهة المالكة لها أو المتصرفة فيها وذلك قصد تحيين المعلومات المدوّنة بسجلاتها والرجوع إليها عند الحاجة.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع، فإن السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية مدعوون إلى تنفيذ مقتضيات هذا المنشور والمناشير السابقة ذات العلاقة بكامل العناية و الدقة.

والســـــلام

عبد الحكيم بوراوي